

النشاط الاجتماعي

لوزارة الشؤون الاجتماعية

حماية الأسرة ، إسقاط الولاية ، نهضة التعاون

تعال الأسرة في هذه الأيام من عناية وزارة الشؤون الاجتماعية ما تستحقه الدعامة الأولى في بناء المجتمع من الاهتمام . وتجه الأفكار بشدة إلى حمايتها من التحطم بسبب الطلاق الذي شرهه الدين اتقاء للضرر حين لا يكون هناك منه مفر فاستغله الكثيرون تلبية للتروات الطارئة وتحقيقا للذات المطلوبة .

وقد التقى رأى الدين مع رأى الاجتماع في اللجنة التي درست مشروع قانون الطلاق المزمع ، وفي الدين مرونة وفسحة لتلقيان مع أحكام الزمان وضرورات المجتمع في كثير من الأحيان وإن الطلاق لأبغض الحلال عند الله فالإسراف فيه مخالفة لروح الدين بلا نزاع .

ولكننا نحب أن يتجه التفكير في حماية الأسرة الى آفاق أخرى كذلك بجانب حمايتها من الطلاق . ومن أهم ما يجب حمايتها منه العوز وفقدان العائل أو عجزه عن الانفاق .

ذلك ان العوز بسبب البطالة أو بسبب قلة الأجر وفقدان العائل أو عجزه بسبب الموت أو المرض أو الشيخوخة ، كل أولئك يحطم من بنيان الأسرة ما يحطم الطلاق وزيادة . وإنه يكفي أن نعلم شيئا عن منع المتسولين والمشردين والمفسودين والشذاذ من العلمان والبنات لنعلم أن هذه الآفات تشترك مع الطلاق اشتراكا فعليا في تقويض بناء الأسرة وفي تهديد أطفالها وبناتها في الطرقات .

ولم تقصر وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا ، فقد صدر الأمر العسكري برفع الأجور كما شرع قانون التأمين ضد العجز وضد الشيخوخة ، ومن قبل صدر قانون التأمين ضد إصابات العمل وهي كلها حلقات في ضمانة رزق العامل ورزق أولاده في حياته أو بعد وفاته إلى حد ما .

ولكن ينبغي أن ننبه الى أن سن التشريعات وإصدار الأوامر لا يكفيان وحدهما لتحقيق تلك التشريعات وتنفيذ هذه الأوامر . فأصحاب الأعمال ودوائر العمل لا يتقبلون بسهولة هذه التكاليف الاجتماعية التي لم يالفوها ، فلا بد إذن من الرقابة الشديدة الحازمة ، والرقابة في حاجة الى موظفين ومفتشين ، وهؤلاء فيما نعلم لا يزال عددهم قليلا جدا بالقياس الى المهمة الملقاة على عاتقهم في طول البلاد .

فيجب ألا تتفقد الميزانية أو أى مانع آخر دون توافر العدد اللازم من هؤلاء الموظفين والمفتشين الذين ينهضون بأدق أنواع الرقابة على تنفيذ القوانين والأوامر ، وإلا بقيت حبرا على ورق وضاع التعب الذى بذل في بحثها وصياغتها وإصدارها ليعمل بها في الحياة العملية لا في المضابط الرسمية .

ولقد عتينا أن نتصل ببعض مكاتب العمل في الأقاليم ، فعلمنا منها أن الرقابة غير كافية وغير ممكنة لقلّة عدد المفتشين من ناحية ، ولأن بعضهم لم يتدرب التدريب الكافي على هذا العمل من ناحية أخرى . فأما التدريب فيأتى مع الزمن وإن كان من الممكن أن يدق من أول الأمر في الاختيار . وأما قلة العدد فهذه هي التي نوجه إليها النظر للعمل على تلفيها بقدر الإمكان .

ومما تفكر فيه وزارة الشؤون الاجتماعية ويتصل بمسألة حماية الاسرة "إسقاط الولاية" فقد اتضح من بعض الأبحاث عن حالة الأطفال المشردين ، أن للكثيرين منهم أهلا ، وأن أهلهم يسرحونهم في الطرقات للتسول أو جمع أعقاب السجاير أو النشل والسرقة ، أو يهملونهم فتأخذهم عصايات الأطفال وتستخدمهم هذا الاستخدام ؛ فإذا قبض البوليس على هؤلاء الأطفال جاء أهلهم فاستردوهم بحكم ما لهم من حق الولاية عليهم ، ثم أطلقوهم من جديد ليعودوا سيرتهم الأولى .

وبعض هؤلاء الأهل قد يكونون معذورين في تصرفهم هذا بسبب الفقر الشديع الذى يضطرهم لاستغلال أولادهم هذا الاستغلال البشع ، ولكن الكثيرين منهم مجرمون أو شواذ يحتمون على أنفسهم وعلى أولادهم أشنع الجنايات .

فيجب إذن أن تفرق عند سن تشريع "إسقاط الولاية" بين هذين النوعين من الأهل فلكل منهما علاج .

فأما الفريق الأول فيجب أن نبقى له حقه في الولاية على أولاده ، وأن نساعدته مساعدة اجتماعية من أى نوع سواء عن طريق مد أسباب الرزق الشريف له بالعمل - وهو الأفضل - أو عن طريق مده بالمساعدات المادية المنتظمة على طريقة المكاتب الاجتماعية مع العناية بتشغيل أولاده أو إعدادهم للحياة بأى شكل كان .

وأما الفريق الثانى فيجب أن ننتزع منه الأطفال الأبرياء لتعزهم في مكان مأمون يجردون فيه إعدادا صالحا للحياة البرينة الشريفة في مقبل الأيام .

والمشكلة في صميمها هي "مشكلة الطفولة المشردة" التي نجهد أنفسنا في حلها ، ولكننا لا نسلك لها الطريق الوحيد الصحيح ، وهو طريق الاحصاء والدراسة : إحصاء

المشردين في كل مكان ، ودراسة حالة كل فريق منهم لمعرفة أسباب تشريده معرفة دقيقة صحيحة ، ثم اقتراح العلاج بعد ذلك على أساس تشخيص الداء لكل فريق منهم على السواء .

وإننا لنقرأ بين الحين والحين أن البوليس قد أصدر أمرا بتعقب الغلمان المشردين وتطهير الطرقات منهم ! ولكن إلى أين ؟ إن هؤلاء الغلمان ظاهرة من ظواهر المرض وليسوا هم منبع المرض ، وما تأتي مطاردتهم من مكان إلى مكان بأية نتيجة إذا نحن أهملنا المنابع التي يأتون منها ، وتبعنا المصعب الذي يلتهمون إليه .

فوفروا الجهد الذي يبذل في المطاردة لينفق في الاحصاء والدراسة والتصنيف ، وفي اقتراح الحلول العملية على أساس الواقع المدروس ، لإعلى أساس النظريات والتخمينات في أسباب التشريد وفي علاج المشردين .

وتنشط وزارة الشؤون الاجتماعية - في هذه الأيام - للاهتمام بنشر التعاون في كل مكان . ونعتقد أن هذا الرقت هو أنسب الأوقات لنجاح التعاون ، الذي ظل يصارع العوامل المثبطة في البيئة والعادة منذ خمسة وثلاثين عاما .

فحالة الغلاء الفظيع ، وجشع التجار في السوق السوداء ، وقلة السلع واختفاؤها من السوق ، كل هذه عوامل مشجعة على التعاون ، مساعدة لنموه وإقبال الناس عليه .

ولكن هناك أشياء يصح الانتباه إليها وهي مما يؤسف له حقا ، فقد علمنا عن حوادث ثبت فيها أن بعض المشتركين في جمعيات التعاون قد سمحوا لأنفسهم أن يتخذهم التجار الجشعون أداة للعبث بالقرض الأسمى من هذه الجمعيات . ذلك أنهم راحوا يشتركون من الجمعيات بحكم عضويتهم ويسامون ما يشترونه للتجار الجشعين لبيعوه مرة أخرى بالأثمان المرتفعة .

وهذه جريمة في حق التعاون يجب أن تفرض عليها العقوبة الصارمة ، وأن تتخذ ضدها الاحتياطات الشديدة حتى لا تتكرر هذه الحوادث ، وحتى لا يضع القرض الأول من جمعيات التعاون ، وحتى لا يتعرض الناس من جديد لجشع التجار المنحطين .

وبالجريمة التهرب هذه دلالة نفسية خطيرة يجب الانتباه إليها . ذلك أن التعاون ليس عميق الأثر في النفس المصرية . وهو لهذا في حاجة إلى جهد وإلى أدب وإلى عناية ، حتى ترسخ قواعده في النفوس ، وحتى يصبح عادة ليس لها تهديد نفسي سابق في النفس المصرية .

ولعل هذا هو السبب الذي جعل التعاون في مصر يعاني ما يعانيه مدى خمسة وثلاثين عاما وفيهم الظواهر النفسية مفيد في العلاج على أساس من التشخيص الصحيح .